قياس فعالية آليات الرقابة المالية القبلية للمراقب المالي في ترشيد الإنفاق المحلي

– دراسة حالة بلدية بن شكاو خلال الفترة (2012–2017) –

Measuring the Effectiveness of Comptroller Pre-Financial Control Mechanisms' in Local Expenditure Rationalizing - Case Study of Ben chicao Municipal During (2012-2017) -

د. باصور كمال [1]

[1] أستاذ محاضر "ب"، جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)، kamel2688@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/13 تاريخ القبول: 2021/04/30 تاريخ النشر: 2021/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية آليات الرقابة المالية القبلية للمراقب المالي للبلديات في ترشيد الإنفاق المحلي باعتبار أن النفقة المحلية أهم أدوات السياسة المالية المحلية للبلديات، وذلك عن طريق قياس العلاقة بين نسبة الملفات المرفوضة من طرف المراقب المالي وتطور نسب الإنفاق المحلي للبلدية باستخدام المنهج القياسي.

حيث توصلنا إلى أن المراقب المالي الخاص بالبلديات بالرغم من نشأته الحديثة إلا أنه ساهم في ضبط وترشيد الإنفاق المحلي للبلديات و ذلك بجعل النفقات الملتزم بها أكثر مطابقة للنصوص والقوانين المعمول بها في مجال النفقات ومدى احترامها لقائمة المصاريف المنصوص عليها قانوناً.

الكلمات المفتاحية: المالية المحلية، ترشيد الإنفاق المحلي، المراقب المالي، الرقابة المالية القبلية للبلديات.

تصنيف JEL: P32، H72، J45.

Abstract:

This study aims to evaluate the effectiveness of controller pre-financial control mechanisms in local expenditure in municipals. It is well known that local expenditure is one of the main mechanisms of fiscal policy through measuring the relationship between the comptroller rejected files and the development of local expenditure using statistical methods.

The study concludes that the municipals' comptroller is newly created but has a major role in local expenditure rationalizing. Therefore, real expenditures are more identical to the current laws that belong to the field of public finance.

***Keys words*: Local Finance, Local Expenditure Rationalizing, Financial auditor, Municipals' Pre-Financial Control.**

***JEL classification codes*:** P32 ; H72 ; J45

المؤلف المرسل: كمال باصور، **الإيميل**: kamel2688@gmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

في إطار تجسيد الحلول والمشاكل العديدة التي تعاني منها مالية الجماعات المحلية، باعتبارها من المؤشرات الحقيقية للتقدم الذي تعرفه المجتمعات والمرآة العاكسة لتطورها، فهي الأداة الفعالة لتحريك السياسة العامة للدولة، جاء تعزيز أوجه الرقابة على المالية المحلية للبلديات باعتبارها آلية من آليات ترشيد الإنفاق المحلي في ظل مفهوم الحكومة المحلية، والتي تعتبر رؤية جديدة لها مضمون اقتصادي ومالي واجتماعي وسياسي، تهدف إلى خلق إدارة محلية فعالة وعصرية قادرة على الوصول إلى صيغة الأداء الفعال في إدارة الأنشطة المالية المحلية، في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، وذلك عن طريق اقتراح عدة إصلاحات بغية التقليص من حدة العجز المالي الذي تعاني منه عدة بلديات على المستوى الوطني، و إخضاع الإنفاق المحلي للبلديات إلى الرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، والتي تجسدت في مضمون القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2010/05/09 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية، ووزير المالية، والذي يحدد رزنامة تنفيذ الرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها والمطبقة على ميزانية البلديات.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى أثر فعالية آليات الرقابة المالية القبلية للمراقب المالي في ترشيد الإنفاق المحلي ببلدية بن شكاو خلال الفترة (2012-2017) ؟

فرضية الدراسة: إن فعالية المراقب المالي في مراجعة مشاريع النفقات العمومية على المستوى المحلي هي مرتفعة، ويمكن قياس ذلك من خلال مؤشر رفض الملفات، حيث كلما ارتفعت نسبة الملفات المرفوضة من طرف المراقب المالي ينخفض معها نمو معدل الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو، والرفض لمنح التأشيرة ليس معرقلا للتنمية المحلية بل هو دعوة للآمر بالصرف للتصحيح بهدف قبول النفقة واستفائها لمختلف للنصوص والقوانين المعمول بها.

منهجية الدراسة: نظراً لطبيعة موضوع البحث وللإجابة على الإشكالية، سوف نستخدم المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لوصف الجوانب النظرية المتعلقة بالمالية المحلية وعلاقتها بالرقابة السابقة، كما سنعتمد على الأسلوب القياسي فيما يتعلق بالجانب التطبيقي لقياس أثر تفعيل آليات الرقابة المالية القبلية المالية للمراقب المالي على حجم الإنفاق المحلي ببلدية بن شكاو، وذلك من خلال معالجتنا لهذا الموضوع وفق المحاور التالية:

المحور الأول: المالية المحلية للبلديات في ظل الرقابة المالية السابقة.

المحور الثاني: تحليل تطور الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو في ظل رقابة المراقب المالي.

المحور الثالث: قياس أثر تفعيل رقابة المراقب المالي في ترشيد الإنفاق المحلي ببلدية بن شكاو خلال الفترة (2012-2017).

1 – المالية المحلية للبلديات في ظل الرقابة المالية السابقة

يعتبر تفعيل آليات الرقابة المالية القبلية للمراقب المالي البلدي التابع لوزارة المالية ذا أهمية بالغة في ضمان حسن تسيير وإنفاق المال العام المحلي وترشيده من خلال مراقبة مدى مطابقة أوجه الإنفاق لمختلف النصوص والتنظيمات القانونية المعمول بها في مجال المالية المحلية، لأن البلدية هي الخلية الأساسية للشعب والدولة (Missoum, 1977, p. 151).

1-1 – تعريف المالية المحلية: المالية المحلية هي مجموعة القواعد والضوابط المتعلقة بالعمليات المالية من نفقات وإيرادات التي تخص الجماعات المحلية (الإقليمية) المتمثلة في الولاية والبلدية، المالية المحلية هي فرع من فروع المالية العامة وتتأثر بقانون المالية السنوي (حاجي، 2004، الصفحات 6-5)، كما يجب توضيح أن الاستقلالية المالية في مفهومها العام، تتمثل في الوسائل المالية التي توضع تحت تصرف الجماعات المحلية (Darmarey, 2006, p. 108).

وفقاً للتعريف الضيق، فإن التمويل المحلي هو فرع العلوم المالية الذي يتعامل مع تمويل السلطات المحلية يدرس الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الميزانية الحكومية اللامركزية، وبالتالي فإن تحليل الموارد المالية المحلية هو في ميزانية الجماعة الإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقاً للتعريف الواسع، تشمل مالية السلطات المحلية جميع الأنشطة المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بجميع العمليات المالية لهذه الوحدات اللامركزية: تحليل الإيرادات والنفقات، ودراسة المدفوعات والمال، الموارد المالية، وإطار الميزانية والسياسة المالية .(J.O.KABORE, 2016, p. 25)

يمكن إعطاء تعريف شامل حول المالية المحلية بأنها مجموعة القواعد المتعلقة بالنفقات والإيرادات التي تخص الجماعات المحلية المخصصة لإشباع الحاجات المحلية في إطار ميزانية تخضع في إعدادها واعتمادها وتنفيذها والرقابة عليها ، للنصوص التنظيمية والتشريعية المعمول بها، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح مختلف المتدخلون في المالية المحلية للبلدية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: المتدخلون في ميدان المالية المحلية للبلدية.

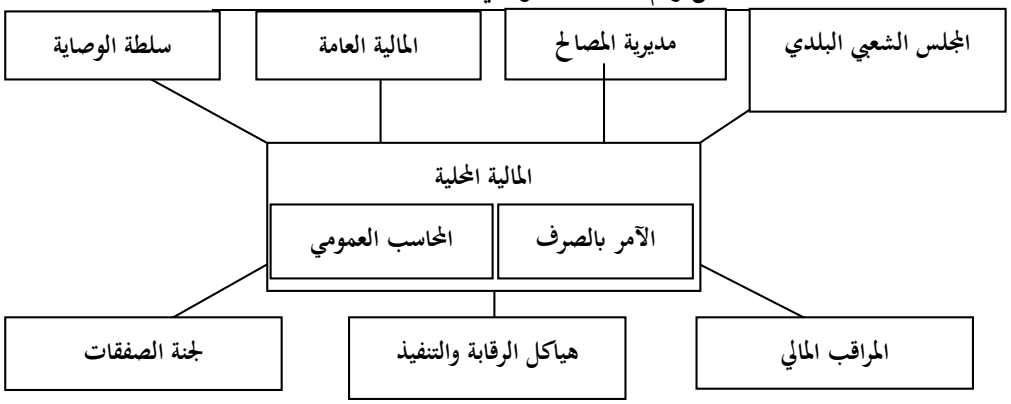

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات إعداد وتنفيذ الميزانية المحلية للبلدية.

من خلال العرض السابق يتضح لنا الأهمية الكبيرة للمالية المحلية والتي يمكن نوجزها فيما يلي (فاتح، 2014، صفحة 52):

- تكتسي المالية المحلية أهمية كبيرة في تجسيد مفهوم اللامركزية الإدارية والاستقلالية المحلية.
- تكتسي المالية المحلية أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي، فحجم مجهود استثمارات الجماعات المحلية يمكن لمسه انطلاقاً من النفقات المباشرة والغير المباشرة للاستثمار المحلي.
- المالية المحلية تتدخل بشكل كبير في إحداث تنمية نشاطات على مستوى الإقليم المحلي.

إن الهيئات المحلية هي الأقدر من الحكومة المركزية على إصدار قرارات الإنفاق على أسس تتفق وواقع الحاجات المحلية. كونها الأعلم بحاجات المواطنين والأقدر على حل مشكلاتهم.

1-2 – تعريف الرقابة المالية: لقد اعتمد المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا تعريف الرقابة المالية على أنها منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية ويهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة (سميحة، 2013، صفحة 12).

كما تهدف الرقابة المالية إلى التأكد من سلامة العمليات المحاسبية التي خصصت من أجلها الأموال العامة والتحقق من صحة الدفاتر والسجلات والمستندات ، التأكد من كفاءة المعلومات والأنظمة والإجراءات المستخدمة، مدى التزام الإدارة في تنفيذها للميزانية وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها (زهية، 2016، الصفحات 8-9).

1-3- المراقب المالي للبلدية ومهامه: يمثل المراقب المالي أحد أهم أجهزة الرقابة المالية القبلية يقوم بها حيث يسهر على تطبيقها وفق القوانين والتنظيمات المعمول، بحيث تأخذ رقابته شكل المتابعة والمطابقة وتترجم في منح التأشيرات القانونية، التي يجب على الجماعات المحلية الحصول عليها قبل القيام بأي عملية مالية، فهي شرط مسبق لصحة قبول النفقات الملتزم بها (ابراهيم، 2010، صفحة 129).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم11/ 381 المؤرخ في 21 نوفمبر 2011، المتعلق بالمراقبة المالية يسير مصلحة المراقبة المالية المراقب المالي تحت سلطة المدير العام للميزانية في هذا الإطار يمارس المراقب المالي مهامه لدى الإدارة المركزية، الولاية، البلدية، بالإضافة إلى المؤسسات العمومية الخاضعة لأشكال الرقابة المنصوص عليها في المواد 2 و2 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 414/92 المؤرخ في 14نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة المعدل والمتمم وكذا المؤسسات والإدارات العمومية، بأحد مصالح المراقبة المالية.

تتمثل مهمة المراقب المالي في الحرص على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلق بالنفقات العمومية، و يكلف بهذه الصفة على الخصوص بما يأتي:

تنظيم مصلحة المراقبة المالية و إدارتها و تنشيطها، تنفيذ الأحكام القانونية و التنظيمية فيما يتعلق بمراقبة النفقات الملتزم بها، القيام بأية مهمة أخرى مترتبة عن عمليات الميزانية، تنفيذ كل مهام الفحص والرقابة المتعلقة بجوانب تطبيق التشريع والتنظيم المتعلق بالمالية العمومية، بناءا على قرار من الوزير المكلف بالمالية، إعداد تقييم سنوي و دوري حول نشاط المراقبة المالية، مساعدة أية مهمة مراقبة أو تقييم لمصالحه في إطار البرنامج المسطر من المديرية العامة للميزانية، تقديم نصائح للآمرين بالصرف على المستوى المالي قصد ضمان نجاعة النفقات العمومية وفعاليتها، ويتكفل المراقب المالي كذلك، زيادة على الاختصاصات التي تسند له في إطار الرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، بمهام مسك السجلات وإعداد التقارير وفقا لما هو محدد في المرسوم التنفيذي رقم 374/09 (المرسوم التنفيذي رقم 374/09، 2009).

كما يقوم المراقب المالي في إطار وظيفته من خلال المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم: 414/92 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، في التحقق في العناصر التالية:

- صفة الآمر بالصرف
- مطابقة النفقة مع القوانين والتنظيمات السارية المفعول.
- توفر الاعتمادات أو المناصب المالية.
- التخصيص القانوني للنفقة.
- التحقق من مطابقة مبلغ الالتزام مع الوثائق الثبوتية.
- وجود التأشيرات أو الآراء المسبقة التي سلمتها السلطة الإدارية المؤهلة لهذا الغرض، عندما تكون مثل هذه التأشيرة قد نص عليها التنظيم الجاري به العمل .

1-4 – محتوى رقابة المراقب المالي على النفقات المحلية: إن الالتزام بالنفقات التي تقوم به الجماعات المحلية يخضع لتأشيرة المراقب المالي الذي يقبل أو يرفض النفقة وذلك حسب شرعيتها، حيث أصبحت البلديات الجزائرية بدءا من تاريخ صدور المرسوم التنفيذي رقم 374/09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 414/92 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، ملزمة بتأشيرة المراقب المالي وهو إجراء تم تحديديه بالمادة رقم 2 من هذا المرسوم.

أ. **تأشيرة المراقب المالي:** إن تأشيرة المراقب المالي هي ختم يضعه على بطاقة الالتزام كدليل مبدئي على سلامة الالتزام، والتي تصبح قابلة للتنفيذ في مراحل لاحقة إذ يتم منحها بعد الفحص والتأكد أن النفقات مطابقة للنصوص والقوانين المعمول بها وفقا للمادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم: 92-414.

أما مشاريع القرارات المتضمنة التزاما بالنفقات والتي يجب أن تخضع لتأشيرة المراقب المالي قبل التوقيع عليها فتتمثل فيما يلي (المرسوم التنفيذي رقم 374/09، 2009):

- مشاريع قرارات التعيين والترسيم والقرارات التي تخص الحياة المهنية ومستوى المرتبات للمستخدمين باستثناء الترقية في الدرجة.
- مشاريع الجداول الاسمية التي تعد عند قفل كل سنة مالية.
- مشاريع الجداول الأصلية الأولية التي تعد عند فتح الاعتمادات وكذا الجداول الأصلية المعدلة خلال السنة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مشاريع الصفقات العمومية والملاحق.
- كل التزام مدعم بسندات الطلب والفواتير الشكلية والكشوف أ و مشاريع العقود.
- كل مشروع مقرر يتضمن مخصصات ميزانياتية وكذا تفويض وتعديل الاعتمادات المالية.
- كل التزام يتعلق بتسديد المصاريف والتكاليف الملحقة وكذا النفقات التي تصرف عن طريق الوكالات والمثبتة بفواتير نهائية .

كما تجدر الإشارة إلى أن تأشيرة لجان الصفقات العمومية حسب نص المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 414/92 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 347/09 هي إلزامية على المراقب المالي، فإذا كانت إلزامية فما فائدة الرقابة المالية في هذه الحالة؟

إن المشرع تفطن لهذه المسألة حيث قام بتعديل المادة 166، بموجب المرسوم الرئاسي 23/12 المؤرخ في 18 جانفي 2012 ، ومن ثم، فإن تأشيرة المراقب المالي لم تعد آلية وتأشيرته لم تعد تأشيرة حسبان كما تسمى في المرسوم الرئاسي رقم 250/02 والذي تم إلغاؤه، وبالتالي إذا لاحظ عدم مطابقة تأشيرة الصفقات العمومية لأحكام تشريعية فبإمكانه تجاوزها بعدم منح التأشيرة.

ب. رفض المراقب المالي: الرفض يكتسي طابعا مؤقتا كما قد يكتسي طابعا نهائيا.

❖ **الرفض المؤقت:** بنيت المادة 11 من المرسوم التنفيذي 414/92 حالات الرفض المؤقت كما يلي:

- حالة اقتراح التزام بنفقة مشوبة بمخالفة التنظيم المعمول به مع إمكانية تصحيحها.
- عدم كفاية وانعدام الوثائق المثبتة للالتزام بالنفقة المطلوبة قانونا.
- نسيان بيان هام في الوثائق المرفقة للالتزام.

الملاحظ أن هذه الحالات تشكل مخالفات غير جوهرية باعتبارها إجراءات شكلية يمكن للآمر بالصرف (رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني) تصحيحها فنقص أحد البيانات كافٍ للرفض المؤقت لمنح التأشيرة من قبل المراقب المالي (أمين، 2015، صفحة 63).

❖ **الرفض النهائي:** وهي مبنية في المادة 12 من المرسوم 414/92 على النحو التالي:

- عدم شرعية الالتزام بالنفقة لمخالفة القوانين والتنظيمات الجارية العمل بها.
- عدم توفر الإعتمادات أو المناصب المالية المقترحة.
- عدم احترام الآمر بالصرف للملاحظات المدونة في مذكرة الرفض المؤقت.

بناءا على الأسباب المذكورة أعلاه، يحرر المراقب المالي مذكرة الرفض النهائي ويرسلها إلى الآمر بالصرف المعني، تكون مرفقة بالنسخ الأصلية لبطاقة الالتزام والوثائق الثبوتية، وفي هذه الحالة، يجب على المراقب المالي أن يرسل نسخة من الملف مرفقا بتقرير مفصل إلى الوزير المكلف بالميزانية كما يمكن للأمر بالصرف أن يتغاضى عن الرفض النهائي تحت مسؤوليته الخاصة.

ج. سلطة التغاضي المخولة للآمر بالصرف: يمكن للآمر بالصرف (رئيس المجلس الشعبي البلدي) في حالة الرفض النهائي وتحت مسؤولية تمرير الالتزام بالنفقة وذلك باستعمال سلطته في التغاضي بموجب مقرر معلل يعلم به الوزير المكلف بالميزانية ويرسل الملف إلى الوزير المعني أو الوالي (المرسوم التنفيذي رقم 374/09، 2009).

كما يرسل الآمر بالصرف الالتزام بالنفقة مرفقا بمقرر التغاضي إلى المراقب المالي قصد وضع تأشيرته والإشارة إلى رقم التغاضي وتاريخه (المرسوم التنفيذي رقم 374/09، 2009)، ليقوم المراقب المالي بعدها بإرسال نسخة من ملف الالتزام بالنفقة محل التغاضي إلى الوزير المكلف بالميزانية للإعلام، والذي بدوره يجب عليه إرسال نسخة من الملف إلى الهيئات المحلية المختصة (المرسوم التنفيذي رقم 374/09، 2009)، غير أن هناك حالات لا يمكن الحصول فيها على التغاضي وهي (المرسوم التنفيذي رقم 374/09، 2009):

- عدم توفر الإعتمادات المالية وانعدامها أصلا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم توفر الصفة القانونية للآمر بالصرف.
- انعدام التأشيرات أو الآراء المسبقة المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- انعدام الوثائق الثبوتية التي تتعلق بالالتزام.

التخصيص غير القانوني في الالتزام، بهدف إخفاء إما تجاوز للاعتمادات أو تعديلاتها أو تجاوز لمساعدات مالية في الميزانية.

2 – تحليل تطور الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو في ظل رقابة المراقب المالي

تعتبر بلدية بن شكاو من البلديات الفتية التابعة لولاية المدية، والتي انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وقد كانت بلدية بن شكاو تابعة للبلدية المشتركة البرواقية ثم أصبحت بلدية كاملة النشاط بتاريخ 1947/08/07 ثم أدمجت بعد ذالك في سنة 1963 ببلدية وزرة حتى سنة 1984، وتقدر مساحة بلدية بن شكاو بـ 59 كلم^2، تبعد عن مقر الولاية بحوالي 20 كلم، كما يبلغ عدد سكانها حسب المرسوم التنفيذي المتضمن لإحصاء العام للسكان أكثر من 9700 نسمة، كما تحتل البلدية موقعاً جغرافياً استراتجياً جنوب الولاية.

من أجل معرفة وتحليل التطورات الحاصلة في النفقات المحلية لبلدية بن شكاو سنحاول عرض التطورات الحاصلة في إجمالي النفقات خلال فترة الدراسة كما سيتم تحليل هذه التطورات الحاصلة بالإضافة إلى إظهار أهم الأسباب التي أدت إلى تذبذب الإنفاق المحلي بالبلدية، و من أجل إبراز أهم التطورات في مستوى الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو تم الاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم1: تطور حجم الإنفاق المحلي ببلدية بن شكاو خلال الفترة (2012_2017).

الوحدة: مليون دج

السنة	إنجازات النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة تطور النفقات الإجمالية %
2012	125.87	87.82	38.05	59,40 %
2013	95.59	81.92	13.67	-24,06 %
2014	96.03	78.01	18.02	0,47 %
2015	99.57	94.73	4.84	3,69 %
2016	176.36	122.73	53.63	77,14 %
2017	152.40	58.61	93.79	-13,60 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية بن شكاو (2012–2017).

من خلال الجدول يتضح لنا أن الإنفاق المحلي ببلدية بن شكاو عرف تذبذبات خلال فترة الدراسة عرف تذبذبا حيث سجل سنة 2012 بمبلغ 125.87 مليون دج 2012 بنسبة ارتفاع قدرت بـ 59.4 % عن مستوى الإنفاق لسنة 2011، أما ابتداءاً من سنة 2013 فقد عرف مستوى الإنفاق ارتفاعاً تدريجياً وبطيئاً حيث سجل ارتفاعاً نسبة 0.47 % سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 ليسجل ارتفاعاً بمعدل 3.67 % عن ما تم إنفاقه خلال سنة 2014، ثم شهد الإنفاق المحلي أعلى قيمة له سنة 2016 بمبلغ 176.36 مليون دج و بمعدل زيادة قدر بـ 77.14 % مقارنة بسنة 2015 ليشهد خلال سنة 2017 تراجعاً بنسبة 13.60- % عن مستوى الإنفاق المحلي العام للبلدية خلال سنة 2016.

إنّ أهم ملاحظة من خلال تحليل الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو وهي هيمنة نفقات التسيير على نفقات التجهيز طيلة فترة الدراسة، كما إن الفوارق والانحرافات المسجلة في تقديرات الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو أفقدت النفقات المحلية فعاليتها، وبالتالي فقدان الميزانية الخاصة ببلدية بن شكاو ومصادقتها في كونها أداة معبرة عن خطتها المالية فأرقام النفقات المحلية الواردة في ميزانية البلدية لا تعتبر قرينة من الواقع و إنما هي أشبه بالتصورات فقط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تشخيص واقع تذبذب الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو يقتضي ضرورة التطرق إلى مختلف المتغيرات والعوامل التي أثرت على المستوى العام للإنفاق المحلي للبلدية خلال فترة الدراسة, التي تمكن إنجازها في ما يلي:

- ضعف التسيير المحلي بحكم ضعف المسيرين فغالباً ما نجد البلدية تتحمل نفقات لا تدخل في نطاق مهامها مثل تحمل أعباء هيئات لا تدخل في نطاق المرفق العام كأشغال إصلاح الفائدة إدارة عمومية تملك ميزانية مستقلة بها.
- عدم إنجاز الدراسات القبلية ودراسات القبلية ودراسات الجدول التقنية والمالية الاقتصادية والاجتماعية قبل إبرام الصفقات العمومية.
- عدم قدرة البلدية على التقدير الدقيق للنفقات مما يتسبب في تعرضها لتكاليف مالية إضافية.
- التأخر في إنجاز المشاريع العامة.
- غياب أسلوب برمجة النفقات و المشاريع على عدة سنوات.
- اعتماد تقدير المشاريع على النظرة الذاتية بدلاً من النظرة الحقيقية.
- عدم قدرة المسؤولين المحليين على ممارسة اختصاصاتهم مما يضع عامل نوعية المورد البشري من حيث التأهيل والخبرة والكفاءة متغيراً فعالاً في تنفيذ النفقة المحلية.

2-1 – تحليل نسبة الملفات المرفوضة من طرف المراقب المالي لبلدية بن شكاو: سوف يتم تحليل تطور نسبة الملفات المرفوضة مؤقتاً من طرف المراقب المالي لبلدية بن شكاو من خلال إبراز ذلك من الجدول الموالي:

جدول رقم 2: عدد و نسبة الملفات المرفوضة من طرف المراقب المالي لبلدية بن شكاو خلال الفترة (2013 _ 2017).

الملفات	قسم النفقة	نوع الملفات المقدم للالتزام بالنفقة	السنوات				
			2013	2014	2015	2016	2017
لدى المراقب المالي الملفات المودعة	ملفات قسم التسيير	المستخدمين	35	59	97	71	74
		نفقات أخرى	204	235	292	245	261
	ملفات قسم التجهيز	مخططات pcd	11	38	24	29	17
		نفقات التجهيز الأخرى	3	32	15	11	23
من طرف المراقب الملفات المؤشرة	ملفات قسم التسيير	المستخدمين	34	50	91	67	71
		نفقات أخرى	201	230	283	239	229
	ملفات قسم التجهيز	مخططات pcd	10	29	18	23	13
		نفقات التجهيز الأخرى	3	30	13	11	21
من طرف المراقب الملفات المرفوضة	ملفات قسم التسيير	المستخدمين	10	9	6	4	3
		نفقات أخرى	15	5	9	6	32
	ملفات قسم التجهيز	مخططات pcd	2	9	6	6	4
		نفقات التجهيز الأخرى	3	2	2	0	2
إجمالي الملفات المودعة			253	346	428	356	375
إجمالي الملفات المؤشرة			248	336	405	340	334
إجمالي الملفات المرفوضة			30	25	23	16	41
نسبة الملفات المرفوضة %			11.86%	6.87%	5.37%	4.49%	10.93%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الرقابة المالية لبلدية بن شكاو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال ملاحظاتنا للجدول يتضح أن نسبة الملفات المرفوضة خلال سنة 2013 بلغت أعلى معدلاتها خلال فترة الدراسة، ثم شهدت انخفاضا متسارعاً، حيث يلاحظ ميل المنحنى السالب إلى غاية سنة 2017 أين شهدت ارتفاعاً ملموساً وهذا ما يفسر لنا عموماً العلاقة العكسية الموجودة بين نسبة الملفات المرفوضة مؤقتاً من قبل المراقب المالي والتقدم في السنوات.

2-2 - تحليل دور المراقب المالي في ترشيد نفقات الأعباء الاستثنائية الباب 69 للبلدية خلال الفترة (2012-2017):

الباب 69 أعباء استثنائية هو باب من أبواب نفقات ميزانية البلدية حيث يدرج فيه حسب التعليمة **C1**، نفقات التسيير ذات الطابع الاستثنائي والتي تدخل ضمن مواد ميزانية أخرى. وهذا بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي والمصادقة من السلطة الوصية، من بين النفقات التي يلتزم بها في هذا الباب نجد النفقات والمصاريف الناجمة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد البلدية، ويمكن توضيح تطور هذه الأعباء من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3: يمثل تطور نفقات المادة 69 خلال الفترة (2012-2017) .

الوحدة: مليون دج

السنوات	تطور نسبة النفقات المنجزة المادة 69 أعباء استثنائية
2012	15.85
2013	3.55
2014	0.00
2015	0.01
2016	0.25
2017	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات نفقات بلدية بن شكاو خلال الفترة (2012-2017).

نلاحظ أن سنة 2012 سجلت أكبر مبلغ، مما يفسر ارتفاع الأعباء الاستثنائية (الباب 69) قبل خضوع نفقات ميزانية البلدية لتأشيرة المراقب المالي فنلاحظ أن المنحنى في انخفاض من سنة 2012 إلى غاية 2017 حيث لتنعدم هذه النفقات خلال سنة 2017.

بحيث إن معظم هذه الأحكام ناتجة عن قضايا الفواتير ووضعيات الأشغال الغير مسددة من طرف البلدية، والتي غالباً ما كانت محل رفض نهائي للدفع من طرف مصالح أمين الخزينة ما بين البلديات بسبب عدم مطابقة هذه النفقات للتنظيمات والتشريعات المعمول بها.

من خلال ما سبق ذكره يبرز دور المراقب المالي في القضاء على هذا النوع من النفقات (الأحكام القضائية)، وذلك راجع للدور الفعال للمراقب الآلي من خلال ممارسته للرقابة السابقة على نفقات البلدية وجعلها أكثر رشادة ومطابقة للنصوص والتنظيمات والتشريعات المعمول بها وبالتالي تجنب الدفع عن طريق الأحكام القضائية.

3 - قياس أثر تفعيل رقابة المراقب المالي في ترشيد الإنفاق المحلي ببلدية بن شكاو خلال الفترة (2012-2017)

بعد الدراسة النظرية والتحليلية لتطور النفقات المحلية لبلدية بن شكاو سابقا، سنحاول في هذا المحور الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث القيام بدراسة قياسية تحليلية لدور المراقب المالي في ترشيد الإنفاق المحلي لميزانية البلدية من خلال قياس العلاقة بين نمو النفقات المحلية لبلدية بن شكاو ونمو نسبة الملفات المرفوضة من قبل الرقابة المالية لدى بلدية المدية.

3-1 - تحديد متغيرات النموذج: يمكن أن تبين متغيرات الدراسة من خلال المعلومات المتاحة عن كل متغير كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المتغير التابع (y)** : وهو المتغير المراد تفسيره سلوكه وفي دراستنا يمثل المتغير التابع في نمو الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو والذي تم الحصول عليه من المعطيات الخاصة بالحساب الإداري لبلدية بن شكاو.
- **المتغير المستقل (x)**: هو المتغير الذي يعبر عن القيم المسببة للظاهرة، وفي دراستنا يتمثل المتغير المستقل في نمو نسبة الملفات المرفوضة من قبل المراقب المالي, والذي تم الحصول على معطياته من إحصائيات مصالح الرقابة المالية لبلدية المدية.

2-3 – تقدير نموذج الدراسة مع التحليل الإحصائي والاقتصادي: إن أسلوب التحليل القياسي والإحصائي لا يقتصر على دراسة الظواهر وما يحكمها من متغيرات بل يعطي لنا نظرة متكاملة في مجال تحليل العلاقات بين المتغيرات ونسب حركتها، ومن خلال هذه الدراسة سوف نقوم بدراسة العلاقة بين معدلات نمو الانفاق المحلي لبلدية بن شكاو وتطور نسبة الملفات المرفوضة مؤقتا من طرف المراقب المالي لإقليم دائرة المدية خلال الفترة (2012-2017).

❖ **التمثيل البياني للعلاقة:** يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة بالشكل الموالي الذي يوضح درجة الإنتشار.

الشكل رقم 2: يمثل إنتشار المتغيرات.

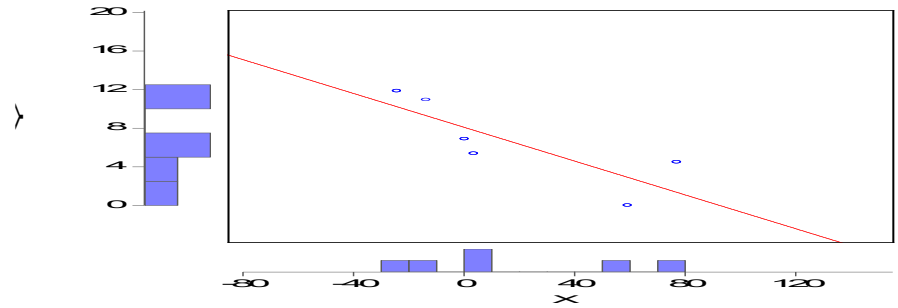

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يتضح لنا من الشكل الانتشار أعلاه أن العلاقة بين نمو الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو ونسبة الملفات المرفوضة من طرف مصالح الرقابة المالية هي علاقة خطية عكسية تامة، وتتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 3: يمثل تطورات متغيرات الدراسة للفترة (2012-2017).

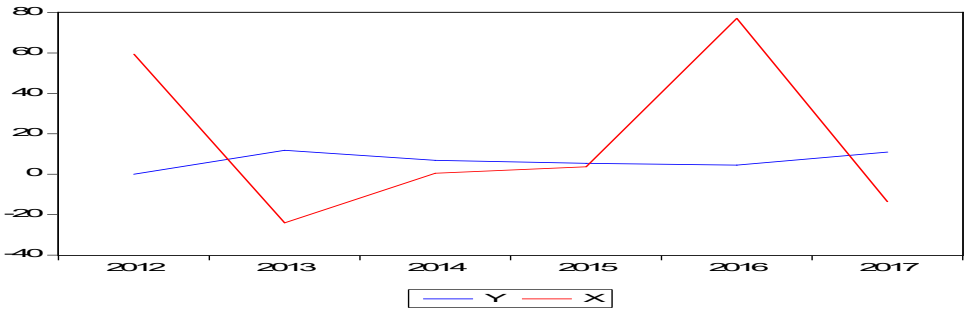

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يتضح لنا من خلال الشكل البياني أن درجة استجابة المتغير التابع لنمو الإنفاق المحلي كانت سلبية قوية للمتغير المستقل المالية القبلية للمراقب المالي خلال سنة 2013 وهذا نظراً لكونها أول سنة تم فيها إخضاع الالتزامات الخاصة بنفقات البلدية للرقابة المالية القبلية للمراقب المالي.

❖ **معامل الارتباط r :**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 4: دراسة الارتباط بين المتغيرات.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/06/19 Time: 10:59
Sample: 2012 2017
Included observations: 6

Covariance Correlation t-Statistic Probability	Y	X
Y	1412.965 1.000000 ----- -----	
X	-123.8679 -0.823764 -2.906041 0.0439	16.00222 1.000000 ----- -----

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال المعطيات أعلاه نستخلص أن معامل الارتباط يساوي (82, 0-) وهو يقع في المجال $-1 < r < 1$ ، هذا ما يدل على وجود إرتباط بين نسبة الملفات المرفوضة مؤقتاً من قبل المراقب المالي ونمو معدلات الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو.

❖ **النموذج المقدر**: سنحاول تقدير معلمات النموذج من خلال برنامج Eviews 9 وذالك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

الجدول رقم 5: النموذج المقدر.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 11:11
Sample: 2012 2017
Included observations: 6

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	68.20522	20.52676	3.322747	0.0293
X	-7.740671	2.663648	-2.906041	0.0439

R-squared	0.678588	Mean dependent var	17.22000
Adjusted R-squared	0.598235	S.D. dependent var	41.17716
S.E. of regression	26.10012	Akaike info criterion	9.622959
Sum squared resid	2724.866	Schwarz criterion	9.553545
Log likelihood	-26.86888	Hannan-Quinn criter.	9.345091
F-statistic	8.445076	Durbin-Watson stat	2.366481
Prob(F-statistic)	0.043852		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviiews 9.

❖ **اختبار المعنوية الكلية للنموذج** : من الجدول أعلاه وحسب اختبار فيشر لدينا إجمالية الاختبار تساوي043, 0 وهي أقل من (0,05) وبالتالي نستنتج وجود معنوية كلية للنموذج المقدر.

❖ **اختبار معنوية المعلمات**: من الجدول أعلاه نجد أن إحتمال t الاحصائية تساوي 0,029 وهي أقل من (0,05) وبالتالي قبول الفرضية H_1 والتي مفادها أن الثابت معنوي .

من الجدول أعلاه نجد أن إحتمال t الاحصائية للمتغير المستقل X تساوي 0,043 وهي أقل من (0,05) وبالتالي قبول الفرضية H_1 والتي مفادها أن المتغير المستقر معنوي ، وعلى هذا الأساس يتم تمثيل العلاقة الرقمية للدراسة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم 6: التمثيل الرقمي للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

```
Estimation Command:
==========================
LS Y C X

Estimation Equation:
==========================
Y = C(1) + C(2)*X

Substituted Coefficients:
==========================
Y = 68.205217942 - 7.74067074017*X
```

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviiews 9.

من خلال المعطيات أعلاه يكون النموذج المقدر من الشكل التالي:

$$y = 68.20 - 7.74X$$

- يظهر من خلال علاقة الانحدار أعلاه أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة عكسية .
- يستدل من تقدير أعلاه على أن B هي قيمة سالبة وتقدر ب 7.74- ، وهذا يدل على أن معدلات الملفات المرفوضة مؤقتاً تؤثر عكسيا على معدلات الإنفاق المحلي ببلدية بن شكاو وأن زيادة في نسبة الملفات المرفوضة بمقدار 1% يترتب عليه حدوث انخفاض في معدلات الإنفاق المحلي ببلدية بن شكاو بنسبة 7.74 %

❖ **معامل التحديد R^2** : نلاحظ أن $R^2 = 0,678$ وهو يقع في المجال $0 < r < 1$ من خلال R^2 نستنتج أن نسبة الملفات المرفوضة مؤقتاً من قبل المراقب المالي تساهم في تفسير ما قدره نسبة 67% من التغيرات الحاصلة في معدلات الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو .

❖ **إختبار ثبات تباين الأخطاء أو البواقي ARCH** :

الجدول رقم 7: نتائج إختبار ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.046165	Prob. F(1,3)	0.8437
Obs*R-squared	0.075776	Prob. Chi-Square(1)	0.7831

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviiews 9.

من خلال نتائج الاختبار أعلاه نلاحظ أن إحتمالية الاختبار أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية تباين الأخطاء العشوائية، كما يمكن توضيح الرسم البياني للقيم الحقيقية والمقدرة والبواقي كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم 4: منحنى مقارنة بين السلسلتين الأصلية والمقدرة.

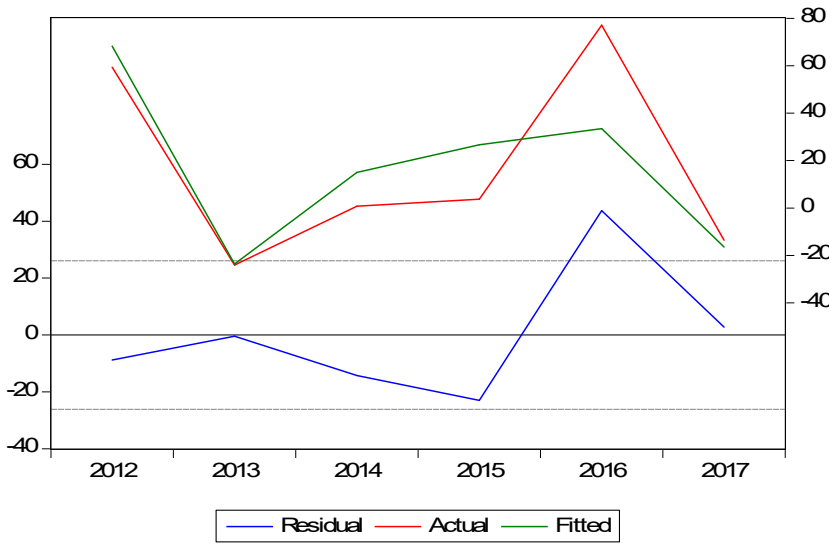

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المنحنى البياني للسلسلة المقدرة ينطبق على المنحنى البياني للسلسلة الأصلية تقريبا مما يؤكد أن السلسلة المدروسة مستقرة وبالتالي دقة النموذج.

❖ نتائج إختبار Jarque Bera :

شكل رقم 5: نتائج إختبار Jarque Bera.

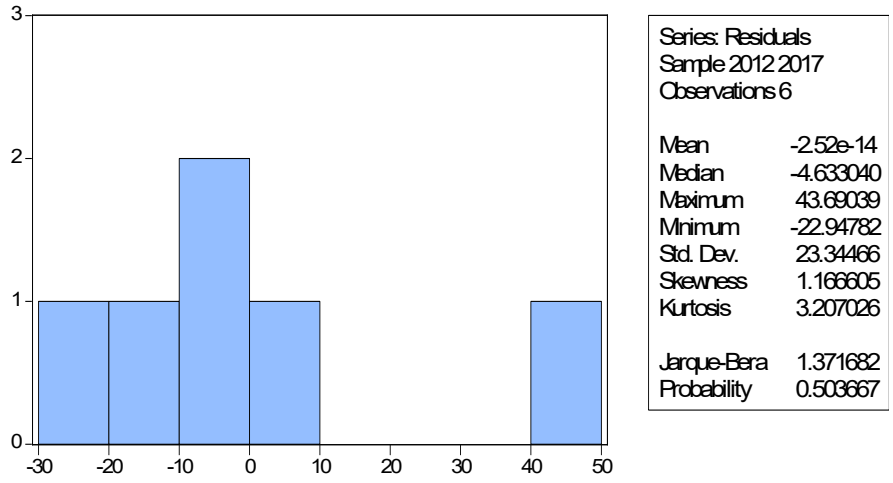

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحتمالية الاختبار أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات.

3-3 – تحليل نتائج الدراسة: من خلال دراستنا القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

❖ وجود علاقة عكسية بين نمو معدلات الملفات المرفوضة مؤقتاً من طرف المراقب المالي ونمو معدلات الإنفاق المحلي لبلدية بن شكاو وهذا ما يوافق الناحية الإقتصادية والواقع.

❖ إن معدلات الملفات المرفوضة مؤقتاً ليست المتغير الوحيد الذي يؤثر في ترشيد الإنفاق المرفوضة حيث وخلال فترة الدراسة وجدنا أن نسبة الملفات المرفوضة تفسر نسبة 6% فقط من التغيرات الحاصلة في مستوى الإنفاق المحلي للبلدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ و من خلال دراستنا التطبيقية ببلدية بن شكاو تم تزويدنا بالمعلومات عن بعض المتغيرات المهمة التي كان لها أثر كبير على مستوى الإنفاق المحلي للبلدية ومن بينها :

- قرار حل وتجميد المجلس الشعبي البلدي للفترة (2013 _ 2017) وهو ما أثر سلبا على سير أعمال الإدارة خاصة مع استجابة تشكيل لجنة الصفقات العمومية للبلدية، واتي تعد لجنة هامة من خلال دورها في منح تأشيرة تنفيذ الصفقات العمومية، والأمر الذي أثر سلباً في تنفيذ نفقات التجهيز لميزانية البلدية. حيث بقيت معظم المشاريع التنموية معلقة التجسيد.
- تعليمات وتوجيهات الحكومة بخصوص ضرورة تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد إبتداءًا من سنة 2015 والملاحظ من خلالها تبني الحكومة لسياسة التقشف أو ترشيد النفقات العمومية، حيث لجأت الحكومة إلى تجميد كلي أو جزئي لمشاريع التجهيز في عدة وزارات من بينها وزارة الداخلية، بالإضافة إلى تطبيق الترشيد المالي في مجال نفقات التسيير وتفادي النفقات الغير ضرورية.

وفي الأخير توصلنا إلى أنه بالرغم من أن المراقب المالي الخاص بالبلديات حديث النشأة إلا أنه ساهم في ضبط وترشيد الإنفاق المحلي للبلديات و ذلك بجعل النفقات الملتزم بها أكثر مطابقة للنصوص والقوانين المعمول بها في مجال النفقات ومدى احترامها لقائمة مصاريف المنصوص عليها قانوناً.

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقديم صورة واضحة حول مدى مساهمة آليات الرقابة المالية القبلية للمراقب المالي في ترشيد الإنفاق المحلي بالبلديات، فباعتبار أن الرقابة المالية على البلديات عموما تتسم بخصوصيات بارزة من الناحية السياسية والاقتصادية، لأنها تسمح بالتأكد من مدى تحقيق المالية المحلية للأهداف التنموية المسطرة لها، بالإضافة إلى دورها في حصر التجاوزات والانحرافات التي سايرة عمليات تنفيذ النفقات المحلية، لذا كان من الضروري على الدولة تفعيل آليات الرقابة القبلية للمراقب المالي على النفقات المحلية للبلدية، باعتبار أنها من أنجع أنواع الرقابة على الأموال العامة كونها تتدخل قبل صرف النفقات المحلية، وبالتالي تمنح فرصة لمراجعة الأخطاء وتحسين الأداء الميزانياتي خاصة فيما يخص الناحية القانونية، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- تعتبر المالية المحلية أهم محرك لمشاريع التنمية المحلية، ولا نغالي في القول إن قلنا أن المالية المحلية تصل في بعض دول العالم إلى تقديم الحلول والمساعدات المالية لميزانية الدولة، خاصة عندما تواجه هذه الأخيرة أزمات اقتصادية ومالية.
- إن ترشيد الإنفاق المحلي بالبلديات لا يقتصر مضمونه على ضبط حجم الإنفاق، وإحكام الرقابة عليه، بل يصل إلى حدود الفعالية والملائمة والكفاءة في استخدام الموارد المالية، بغية تحقيق التسيير العقلاني للمالية المحلية.
- الرقابة المالية القبلية للمراقب المالي للبلديات هي رقابة شكلية في غالب الأحيان تهتم بمجال مشروعية النفقة، دون أن تتعداه إلى مجال الملائمة والفعالية لعملية الإنفاق، والتي تبقى من صلاحيات الأمر بالصرف الذي يملك حق التغاضي.
- من خلال نموذج الدراسة لبلدية بن شكاو خلال الفترة (2013-2017) تم التوصل إلى أن نسبة 6% من الملفات المرفوضة هي التي تفسر التغيرات الحاصلة على مستوى الإنفاق المحلي، وهذا دليل على وجود متغيرات أخرى تؤثر على ترشيد الإنفاق.
- الإنحراف الكبير في تقديرات النفقات المحلية لبلدية بن شكاو، أي وجود اختلال بين النفقات المقدرة، (الميزانية الأولية، الميزانية الإضافية)، والنفقات الفعلية (الحساب الإداري) ،وهو دليل على غياب دراسة موضوعية في عملية تقدير النفقات.

التوصيات والاقتراحات: انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها ومن أجل الرقي بجانب النفقات المحلية في إطار من الرشادة والفعالية ارتأينا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إصلاح وتأطير الأحكام المالية المتصلة بالنظام المالي للجماعات الإقليمية بشكل يسمح بضمان التدرج في توفير مقومات تقييم الأداء للبرامج الانفاقية وقياس الفعالية والنجاعة للنفقة المحلية.
- إعطاء صلاحيات أوسع للمراقب المالي للبلديات في مجال الرقابة على الإنفاق المحلي، حتى يتمكن من القيام بدور الإرشاد والتوجيه والبناء بدلا من أن يقتصر دوره على اكتشاف الأخطاء.
- ضرورة إعادة النظر في سياسة الإنفاق المحلي وفي ضوابطه القانونية، إذ لابد أن تحقق النفقة المحلية المنفعة العامة والصالح العام بمعناه الدقيق.
- ضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بالأجهزة الرقابية على البلديات لإزالة التداخل بين أنواع الرقابة القبلية والبعدية ،بما يضمن حسن سير العمل وتحقيق كفاءة وفعالية هذه الأجهزة.
- العمل على ترسيخ مبدأ الشفافية وذلك بإلزام القائمين على العمل التنفيذي بالجماعات المحلية على نشر وعرض كافة التفصيلات لعمليات تنفيذ المشروعات العامة والموازنات لتسهيل عملية المسائلة وكذا الرقابة القبلية.
- ضرورة التكوين المؤهل للموظفين والأعوان العمومين المكلفون بتحضير وإبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، وكذلك القيام بدورات تكونية لهم بهدف تحسين المستوى وتجديد المعارف للرفع لمؤهلاتهم وكفاءاتهم، تضمنها الهيئة المستخدمة وذلك وفقا للمادتين 211 و212 من المرسوم الرئاسي رقم: 247/15، المؤرخ في 2015/09/16، الذي يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- وضع نص قانوني يلزم المراقب المالي إجراء اجتماعات بين الآمرين بالصرف في نهاية كل سنة للتنسيق معهم والاطلاع أكثر على عملية تنفيذ السياسة المحلية ومعرفة المشاريع التي لها أولوية وتستوجب سرعة منحها التأشيرة لتنفيذها في الوقت المناسب.
- الاسراع في تأطير المراقبين الماليين وتوفير لكل بلدية مراقب مالي خاص بها حتى يتم تسهيل تسيير أمور البلديات ويكف الضغط على المراقبين الماليين الذين يشرفون على رقابة عدة بلديات.

الهوامش والمراجع:

- J.O.KABORE, T. (2016). Cours De Finances Locales .Magister Pro Management des ONG et des Associations. Institut de formation ouverte à distance (IFOAD). Burkina Faco: Université Ouaga II.
- Missoum, S. (1977). Les Institutions Administratives au Maghreb. Paris: Hachette.
- Darmarey, S. (2006). Finances publique. Paris: Galino editeur.
- المرسوم التنفيذي رقم 374/09 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 414/92 . لجزائر : الجريدة الرسمية.
- المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتظمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- بن داود ابراهيم. (2010). الرقابة المالية على النفقات العامة. القاهرة. مصر : دار الكتاب الحديث.
- زهية بركان وربحي كريمة .(2016) .وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية (مراقبة ميزانية الجماعات المحلية). دراسة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات. البليدة. الجزائر :جامعة سعد دحلب البليدة.
- سميحة ونوي ,بلعاطل عياش .(2013) .آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر. مؤتمر دولي أيام 11و 12 مارس 2013. الجزائر :جامعة سطيف.
- محمد حاجي. (2004). التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية. مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.
- مزيتي فاتح. (2014). الرقابة على ميزانية البلدية. رسالة ماجيستير في القانون العام. تخصص قانون الإدارة العامة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. أم البواقي. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي.
- يزيد محمد أمين. (2015). الرقابة السابقة على النفقات الملتزم بها في الجزائر (المراقب المالي نموذجا). الدار البيضاء. الجزائر : دار بلقيس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com